تجربة محمد علي الكبير:

دروس في التغيير والنهوض

المؤلف: **منير شفيق**

الناشر: **دار الفلاح للنشر، الطبعة الأولى، 1997م.**

جلال الورغي*

مقدمة:

مثلت إشكالية النهضة منذ بداية القرن التاسع عشر إحدى أبرز التحديات التي تواجه العالمين العربي والإسلامي. ولقد تفاعلت هذه الإشكالية في إطار السؤال التاريخي المعروف حول مسألة التقدم والتأخر. والأهم من ذلك كله ـ في ظل مشروع ذاتي للنهوض والتجدد ـ هو استمرار المحاولات السابقة في النهوض التي لم تخل منها مرحلة من مراحل تاريخ الأمة العربية والإسلامية منذ العصور الأولى للإسلام مروراً بالقرون الوسطى وصولاً إلى القرون الحديثة وانتهاءً بالتاريخ المعاصر. ولعل ذلك ما يفند بعض المقولات التي تدعي أن محاولات النهوض العربي الإسلامي لم تأتِ إلا في إطار محاولة استنساخ وتمثل النهضة الغربية والتي أوجزت في القرون المتأخرة (القرن الثامن عشر والتاسع عشر)، وهو ما يجانب الصواب بالنظر لمحاولات النهوض العربي والإسلامي على مر العصور والتي تعبر عن وجود آليات وميكانيزمات ذاتية في مخزون الثقافة والتراث العربيين الإسلاميين للتجدد والتغيير الدائمين. ويمكن العودة في هذه الصدد لأطروحة الدكتوراه القيمة التي أنجزها الباحث العربي الأستاذ بشير نافع.

وفضلاً عن محاولات النهوض والتغيير اللتين ميزتا العالمين العربي والإسلامي فقد ظهرت أيضاً محاولات حقيقية وجادة لإعادة قراءة هذه التجارب للاستفادة واستخلاص الدروس الحضارية والتغييرية منها التماساً لآفاق أرحب ورسماً لمستقبل أكثر إشراقاً، والحال أن عالم اليوم ملغوم بالتحديات التاريخية والحضارية التي تواجه الأمم عامة وأمتنا خاصة،

---

* بكالوريوس في العلوم القانونية، وليسانس في الفلسفة.

وفي هذا الإطار يأتي كتاب المفكر الاستراتيجي منير شفيق لتسليط الضوء وإنجاز قراءة تقويمية في إحدى أهم التجارب الرائدة في النهوض في العالمين العربي والإسلامي ونعني بها تجربة محمد علي الكبير في مصر.

يقع الكتاب في 112 صفحة من القطع المتوسط، وهو كما يقول المؤلف «ليس تأريخاً لسيرة محمد علي أو لمصر في عهده» إلا أن طريقة عرض هذه التجربة تجعل من القارئ «يمسك بأهم تفاصيل مشروع النهوض الذي فرفته مصر في عهد هذا القائد الذي كانت الصحافة الأوروبية تطلق عليه لقب «الأمير المتنور المحب للمدنية» على الرغم من أن بعض التفاصيل التي تبدو أهميتها في ربط هذه المفاصل وتبين علاقات التأثر فيما بينها، تغيب أو قل هي ليست على قدرٍ كافٍ من الوضوح.

تُلقي الكيفية التي قدمت بها التجربة أيضاً الضوء على وضع العالم وتفكك علاقات القوى والاستراتيجيات الدولية التي سادت نهايات القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر، وصاحبت تجربة محمد علي وتقاطعت معها وأثرت فيها سلباً أو إيجاباً وعرض الكاتب لهذه التجربة من خلال ثلاثة فصول خصص الفصل الأول لعرض تاريخي موجز لمراحل تشكل التجربة وتبلور معالمها في الداخل والخارج، في حين كرس المؤلف الفصل الثاني والثالث لإنجاز مقارنة تقويمية واستخلاص الدروس والوقوف على العبر التي تساعد من جهة على تقويم التجربة ورسم استراتيجيات أخرى كانت ممكنة أمام محمد علي، على الأقل ذهنياً، ومن جهة أخرى تساعد على تفادي أخطاء وقعت فيها هذه التجربة «النموذج» وكان من الممكن أن تتفاداها تجارب أخرى لاحقة لو استخلصت الدروس واستوعبت العبر.

الفصل الأول: موجز تاريخي (1802 . 1841م)

يعرض فيه المؤلف لخلفية محمد علي الكبير العسكرية ونجاحاته المتوالية التي ساعدت على سطوع نجمه وبلورة شخصيته القيادية مما دفع به إلى صدارة الأحداث بعد سبع سنوات فقط من مجيئه إلى مصر كضابط وحدة ضمن فرقة عسكرية ألبانية للإسهام في قتال قوات نابليون بونابرت.

تقلد محمد علي ولاية مصر سنة 1805م على إثر ثورة شعبية قادها العلماء في القاهرة ضد الوالي العثماني آنذاك خورشيد باشا انتهت بعزله، وكان على رأسهم الشيخان الشرقاوي وعمر مكرم. ومقابل توليته على مصر

اشترط العلماء على محمد علي مجموعة من الشروط هي عبارة عن عقد يلتزم بمقتضاه الشورى ويقيم العدل ويحارب الفساد.. إلخ. سمى «المشروطية». وقد ساهم الوضع الإسلامي والدولي الذي كان سائداً آنذاك في صعد نجم محمد علي وتقدم مشروعه الإصلاحي وبلوغه مرحلة صارت تهدد بقلب معادلات كثيرة. فالوضع الإسلامي كان آخذاً في التدهور حيث احتل نابليون مصر وضرب الإنجليز الهند وتوغل الروس في إيران وإمارات آسيا الإسلامية وضعف نفوذ الدولة العثمانية في مناطق كثيرة. كل ذلك جعل نداءات الإصلاح والتجديد تتصاعد في كل أصقاع العالم الإسلامي، فكان مشروع محمد علي بمثابة الاستجابة لهذه النداءات. أما الوضع الأوروبي فقد اضطرب وتفجرت فيه تناقضات عديدة جعلت أوروبا تنكفئ على نفسها وتدخل في حروب داخلية سببها تمدد أذرع إمبراطورية نابليون. وكان من أبرز تلك الحروب البريطانية ـ الفرنسية التي نشبت بين البلدين سنة 1805م (السنة التي تولى فيها محمد علي عرش مصر). وقد امتدت آثار تلك الحرب إلى مصر حيث أنزل الإنجليز بالإسكندرية قوة قوامها خمسة آلاف جندي تصدى لهم محمد علي وهو في بداية عهد فأباد منهم ثلاثة آلاف ودفع القائد الإنجليزي إلى طلب الصلح ومغادرة الإسكندرية.

أهمية هذه المعركة تنبع من طبيعة القوى التي خاضتها من الجانب المصري حيث لم يكن جيش محمد علي، وهو في بداية تكوينه، يحارب لوحده وإنما عاضدته سواعد الجماهير وأيده العلماء والتحق به المماليك الذين صالحهم محمد علي بهذه المناسبة. باختصار، لقد خاض هذه المعركة تركيب متكامل من فئات الشعب إلى جانب قوة الجيش مما جعل الانتصار أكيداً. الفت محمد علي بعد ذلك إلى أوضاعه الداخلية فشرع في ترتيبها في إطار مشروع إصلاحي تحديثي استعان على تنفيذه بأسلوب صارم في الحكم قائم على الإمساك بالسلطة من كل جوانبها: السياسية والعسكرية والإدارية والمالية.. فبرز محمد علي خلال تلك الفترة (1808 ـ 1811م) بوصفه رجل دولة من الطراز الأول كما يقول المؤلف.

بدأ مشروع محمد علي الإصلاحي بمجال الزراعة فألغى نظام «الالتزامات» الذي كان يرهق الفلاحين بتدخل الوسطاء من مدنيين وعسكريين وخاصة الجيش الانكشاري الذي ارتبط النظام القديم بتأمين جراياته. هذه الإصلاحات مكنت محمد علي من الحصول على الفائض اللازم لتنفيذ برنامجه في بقية القطاعات، كما قفزت بالإنتاج الزراعي وضاعفت مساحات الأرض المزروعة في سنوات معدودة.

وتوجه إلى الصناعة فطوّر صناعة الأغذية وأنشأ معامل القطن والكتان والحبال وأقام ثلاثة مصانع للأسلحة ومصنعاً للبارود وشيّد فرناً لصب الحديد.

وفي المجال العسكري أعاد بناء الجيش على يد خبراء أجانب وخاصة الفرنسيين، فحدّث أساليب التدريب والتسليح والتنظيم ووسع دائرة التجنيد فبعد أن كان يعتمد على الجند الألبان والأفارقة اتجه إلى الفلاحين المصريين فارتفعت قدراته العسكرية وبلغ عدد أفراد جيشه 180 ألفاً مدعومين بقوة غير نظامية قوامها 40 ألفاً، وبذلك صارت مصر تتوفر على قوة برية جبارة حققت انتصارات عديدة في جبهات كثيرة وفي وقت قياسي. كما بنى أسطولاً حديثاً وطور صناعة السفن وأقام لذلك حوضاً سمي بـ «ترسانة الإسكندرية» وأصبح لديه قوة بحرية قوامها 15 ألف جندي.

قامت هذه التغييرات في بنية الدولة على تنظيم إداري شديد الهرمية تمسك الحكومة بجماعه، وتتولى صناعة القرار حتى في تفاصيل الأمور. ولئن كانت هذه المركزية والصرامة مطلوبتين لتنفيذ خطة إصلاحية بهذا الطموح إلا أن ضريبتها كانت ثقيلة على قوت المواطن وحريته، خاصة أن محمد علي قد أخل بالمشروطية التي أناطها العلماء بعهدته فلا هو التزم الشورى ولا أقام العدل، بل إنه سعى إلى التضييق على المساجد والعلماء فألحق جراياتهم بالدولة وصفى الأوقاف وبدأ معركته مع القائمين على شؤون الدين وهو ما سيترك آثاره السلبية لاحقاً على مصير معاركه الخارجية.

هذه الإصلاحات التي نفذها محمد علي في الداخل توجت بسياسة توسعية في الخارج غالباً ما كانت تلقى الدعم والتأييد من الباب العالي، إن لم تكن بدعوة وتحريض منه، كما كانت الدول الأوروبية تغض عنها الطرف ما دامت ضمن حدود المسموح به دولياً. تعددت حملات محمد علي العسكرية، فقد شن حملته الشهيرة على شبه الجزية العربية سنة 1811م مستهدفاً الحركة الوهابية التي صارت قوتها تهدد نفوذ الدولة العثمانية، إذ شنت بعض الهجمات على العراق وبلاد الشام. كانت هذه الحملة بطلب من الباب العالي ولم تعترض عليها الدول الأوروبية ما دام هدفها القضاء على حركة إسلامية، كما يقول الأستاذ منير شفيق. وفي سنة 1820، وبعد سنة واحدة من الانتهاء من حملته على شبه الجزيرة، توجه جيش محمد علي إلى السودان لإخضاعه لسلطانه، وتجنيد أهله، وكان يخطط للاستيلاء على الحبشة غير أن الإنجليز تحركوا ضده وهددوه بالضرب إن هو واصل زحفه، فقد كان لمحمد علي إذ ذاك وضع استراتيجي لا يمكن المساس به، فالحبشة معقل مسيحي ثبت في وجه الفتح الإسلامي قروناً وتصدى بذلك لتمدد

الحضارة الإسلامية صوب إفريقيا من تلك الناحية. بعد أربع سنوات من حملته على السودان توجه جيش محمد علي بقيادة ابنه إبراهيم باشا، وبدعوة من الباب العالي مرة أخرى إلى اليونان لمواجهة ثورته الاستقلالية المدعومة من روسيا، وكان الجيش العثماني قد عجز عن إخمادها وحده، فحقق انتصارات متتالية أخضع فيها كريت ومن بعدها المروة مهيئاً الوضع للجيشين المصري والعثماني ليدخلا معاً قلب اليونان سنة 1826م. غير أن المعادلة الدولية سرعان ما انقلبت ضد محمد علي والباب العالي فاتفق الإنجليز والروس والفرنسيون على فصل اليونان عن الدولة العثمانية، وكان ذلك في معاهدة لندن سنة 1827م التي أعقبها تدخل جيوش الدول الكبرى الثلاث ليبيدوا الأسطولين المصري والعثماني في معركة نفارين.

هذه المعركة فهم منها محمد علي حقيقة مواقف الدول الأوروبية من قضية النهوض الإسلامي فأرسل إلى الباب العالي يدعوه إلى وقف الحرب والدخول في مشروع إصلاحي داخلي يضع فيه نفسه وابنه على ذمة الدولة العثمانية. وفي الوقت نفسه كان محمد علي يعيد حساباته في اتجاه مساومة الدول الأوروبية على إثر رفض الباب العالي مشروعه الإصلاحي، فانسحب تاركاً الجيش العثماني يحارب وحده، مقابل بقائه في جزيرة كريت والمحافظة على ما تبقى من أسطوله إضافة إلى ما منحته إياه الدول الأوروبية من أسلحة ومصانع. وهذه الصفقة عقدت في الإسكندرية سنة 1828م، وكانت نقطة تحول مصيرية في علاقة محمد علي بالباب العالي وبداية تشكل لاستراتيجيتين مختلفتين بل متناقضتين لقطبي العالم الإسلامي آنذاك: الدولة العثمانية ومصر، فتعاقبت التحالفات المنفردة مع الدول الأوروبية التي كانت بدورها تسعى لمثل هذا الوضع على الرغم من الاختلافات العميقة التي كانت تشقها.

هذه المعاهدة التي وقعها محمد علي مع إنجلترا وفرنسا أتاحت له أن يعيد ترتيب وضعه ويستعيد جزءاً مهماً من قوته، شجعته بعد الحصول على الضوء الأخضر من الباب العالي وعدم اعتراض الدول الأوروبية، على القيام بحملة على سوريا فدخلها الجيش المصري بقيادة إبراهيم باشا سنة 1831م بعد تمرد وإلى عكا على الآستانة. وقرر الباب العالي سنة 1832م عزل محمد علي باشا مما جعل جيش إبراهيم يخوض حرباً شرسة في حمص ضد الجيش العثماني تقدم بعدها حتى مشارف الآستانة سنة 1833م. هنا أمر محمد علي ابنه بالتوقف بعد تحذيرات وصلته من القوى الدولية الكبرى.

التوقف في كوتاهية

بعد تدخل القوى الدولية الكبرى آنذاك والضغط لإبرام معاهدة صلح، وقعت هذه المعاهدة في أيار 1833 بين مصر والباب العالي عين محمد علي بمقتضاها والياً على مصر وشبه الجزيرة والسودان وكريت وفلسطين ولبنان وسوريا وطلبت منه قوات التحالف الانسحاب من الأناضول. هذا ومنعت عنه كل من بريطانيا والنمسا استيراد الخشب للحيلولة دون المضي قدماً في مشروعه لصناعة السفن. في هذه الأثناء عقدت روسيا اتفاقية حماية مع الباب العالي سنة 1833م وأغلق مضيق الدردنيل في وجه كل السفن الحربية ما عدا الروسية منها خلال هذه الفترة بدأت بريطانيا تنزعج من توسع النفوذ الروسي وبدأت هي الأخرى توسع نفوذها في الجزيرة العربية فوضعت يدها على عدن ومنعت محمد علي من الاقتراب من الخليج والفرات وبدأت تكيد له في لبنان بتحريض الموارنة والدروز على التمرد وحشدت له الجيوش لمنازلته.

مرحلة 1833 . 1839

بدأت هذه المرحلة بالاستقطاب بين حلفين إحداهما كرسته معاهدة «اسكلسي» بين روسيا . النمسا . بروسيا والآخر شكل قطبية بريطانيا وفرنسا واعتبر هذان المحوران أن التعامل مع الباب العالي لا بد أن يحكمه الحفاظ على مصالح الجميع مع الإبقاء على الدولة العثمانية على ما هي عليه مبدئياً دون تقويتها ولا التسريع بتفكيكها تمشياً مع روح اتفاقية فيينا سنة 1815م. من هنا ظهرت السهام جميعاً موجهة نحو محمد علي لإضعافه والإجهاز عليه. بدأ تأجيج نار العداء يؤتي أكله في بلاد الشام التي عرفت عدة تمردات متتابعة على الرغم من أنه أخمدها جميعاً وبفعالية عالية. إلا أن نفوذ بريطانيا بدأ يتسع بحصول تقارب بينها وبين الباب العالي توجته معاهدة سنة 1838م والتي بمقتضاها حصلت بريطانيا على امتيازات كبيرة في كل من الخليج والشام بل وحتى مصر في إطار محاصرة محمد علي. سعى هذا الأخير إلى اللعب على التناقضات لفك الحصار المفروض عليه وقام باتصالاته مقترحاً الانفصال عن الباب العالي لكن أوروبا كانت تريد الحفاظ على الوضع القائم كما هو مع تعميق تحكمها فيه والحفاظ على الباب العالي (الدولة العثمانية) بوصفها سداً منيعاً في وجه الإمبراطورية الروسية.

بعد الهجوم الفاشل من الجيش العثماني على جيش محمد علي انضمت الكثير من الفيالق العثمانية إلى جيوش محمد علي مبايعين له باعتباره مواجهاً للإمبراطورية العثمانية فأصبح الطريق إلى الأستانة مفتوحاً من جديد على غرار

سنة 1833م، لكن محمد علي خشي من تدخل الروس فأبرم معاهدة مع السلطات العثماني عبد المجيد ولكن بشروط أوروبية.

اضطربت مواقف الدول الكبرى وخاصة فرنسا وبريطانيا وبعد أخذ ورد عقدت معاهدة لندن سنة 1840م والتي ضمت كلاً من بريطانيا والنمسا وروسيا والباب العالي وعزلت عنها فرنسا. في هذه المعاهدة تقرر مصير محمد علي وأبلغ بشروط المعاهدة في أغسطس من نفس السنة، حيث تركت له ولاية مصر وراثية له ولأسرته وولاية فلسطين مدى حياته وطلب منه تسليم البقية إلى الباب العالي وإلا فإنه سيفقد كل شيء.

رفض محمد علي ما نصت عليه اتفاقية لندن وحاول أن يلعب على العلاقة مع فرنسا التي خيبت أمله بعد أن انضمت إلى اتفاقية لندن، عندها تحركت جيوش الحلفاء خصوصاً بريطانيا نحو الشام وبدأت هزائم محمد علي تتوالى. وفي نوفمبر 1840 سقط حصن عكا بعد خيانة مهندس التحصين وانضمامه للجيش الإنجليزي. خضع محمد علي إثر ذلك واستسلم في جيش يزيد على 220 ألف جندي بينما واجه قبل ذلك محققاً انتصارات على كل من الفرنسيين والإنجليز. وتراجع إبراهيم باشا (ابنه وقائد جيوش محمد علي) عن سوريا وأسرع الإنجليز لاحتلال القدس ولم ينج من الجيش المصري الذي بلغ تعداده 60 ألفاً إلا 24 ألف عادوا فلولاً متفرقة. وصدر في 1814 «خط الشريف» المرسوم السلطاني الذي أقر باحتفاظ محمد علي بمصر والسودان وراثياً وتسليم الباقي للباب العالي وقلص الجيش وفقاً للشرط الإنجليزي إلى 18 ألف فقط وضرب حصار على تسليحه وتفكيك المصانع الحربية. خلال تلك السنة أصبحت مصر شبه محمية إنجليزية.

الفصل الثاني: من دروس تجربة محمد علي

أولاً: حول العلاقة بين الدول الكبرى

1. أفاد محمد علي من التناقضات الحاصلة بين الدول الكبرى خصوصاً إلى سنة 1815م (اتفاقية فينا) وسقوط نابليون الأول.

كانت السياسات الأوروبية ترمي إلى الحفاظ على وضع الباب العالي منهكاً بل ودعم محمد علي في إنهاكه شرط أن لا يصل إلى حد تفكيكه فيثير صراعاً سابقاً لأوانه بين الدول الكبرى التي كانت تستخدم ديبلوماسيتها

لاقتسام تركة الباب العالي دون حصول صدام بينها. كما حددت هذه القوى الدولية لمحمد علي سقفاً لا يمكن تجاوزه. لعب محمد علي عَلَي هذه الأهداف فحقق منها وبها بعض الإنجازات كانت أبرزها صفقة الانسحاب من المورة سنة 1824. وتقوى نفوذ محمد علي حتى وصل إلى حد تهديد الأستانة، عندها أصبحت سياسة كسر العظم وليّ الذراع خطاً أحمر دفع الدول الغربية للدخول على الخط لأن محمد علي ظهر مهدداً لمعادلات دولية قائمة. أصبح الجميع بين عشية وضحاها ضد محمد علي وحماةً للباب العالي مبقين عليه كما هو مما جعل هامش المناورة يضيق على محمد علي حتى مع الباب العالي نفسه الذي بات يتحرك تحت غطاء أوروبي. وكان ذلك مؤشراً على دخول مشروع محمد علي في مأزق حقيقي.

2. حاول محمد علي أن يلعب على سياسة شق التحالفات الدولية فاتجه إلى روسيا ولم يوفق فحول وجهته إلى فرنسا لكن هذه الأخيرة وكما هو معلوم ذات ديبلوماسية متقلبة جداً لا تميل عادة للتناقض مع جيرانها الأوروبيين.

3. أثبتت تجربة محمد علي أن الاستراتيجية الرئيسة للدول الكبرى هي التي تحكم وتتحكم في القرار وليست المنافع الاقتصادية الآنية التي ينخدع بها الكثير متجاهلين الاستراتيجيات العليا التي تجمع بين الاقتصادي والعسكري والجيوسياسي وهي المتحكم الحقيقي في السياسي، وتعلو دائماً المصالح الاقتصادية إذا ما تعارضنا (قاطعت أمريكا الصين حوالي 40 سنة).

4. تطرح تجربة محمد علي درساً عميقاً في القدرة على اتخاذ القرارات خصوصاً في مسألة الانسحاب أو التراجع أو الإقدام، فالمواجهات غير الجادة تكون قاتلة أحياناً ولذلك كان على محمد علي أن يدرك أن تحريك الجيوش ليس لعبة يمارسها متى شاء وإنما هي عملية خطيرة إما أن يمضي بها إلى النهاية . وهو في آخر المطاف خيار لا تقدر على اتخاذه قيادة منفصلة وفاقدة للتواصل الحقيقي مع شعبها، لا من قبل قيادة تحارب شعبها وتقصيه . وإما بالكف عن السياسات الاستفزازية للقوى الكبرى والتوجه للبناء الهادئ.

ثانياً: حول العلاقة بالداخل

أشكال التحديث والتطوير

إن تجربة محمد علي الداخلية تميزت بالتركيز المفرط على تقوية مجالات حيوية ولكن كان ذلك التركيز على حساب مجالات لا تقل في حيويتها عن سابقتها، إذ أدى هذا التركيز المفرط على بعض المجالات إلى إثقال كاهل الناس في مقابل المصاريف الباهظة على الجيوش فمثلاً بلغت مصاريف الجيش سنة 1833 من ميزانية الدولة 28 مليون فرنك، ونفقات الحكومة 5,72 مليون في حين بلغت أجور العمال 2,75 مليون فرنك فقط.

لقد أحدث محمد علي نهضة صناعية مهمة، لكنها كانت على حساب تقوية الجانب المجتمعي الذي أنهكته سياسة الضرائب وشد الأحزمة على البطون فضلاً عن السياسة الاحتكارية التي تهمشت بمقتضاها كل القوى في المجتمع لصالح جهاز الدولة الذي لا يكف عن التضخم، بذلك ظهرت الديكتاتورية الباطشة والمركزية الصارمة والدولة الظالمة، مما يعني في تجربة محمد علي الإخلال بالعقد «المشروطية» المنعقدة بينه وبين العلماء. وكان نتيجة تخريب الجبهة الداخلية أن ألحقت بمحمد علي وجيوشه ـ على الرغم من حداثة تسليحها وتنظيمها ـ هزائم متتابعة ومتسارعة على عكس ما حصل من نجاح في البداية لقوة ومتانة الجبهة الداخلية خصوصاً في سنة 1807م.

فمماثلة الغرب في آلية التحديث كان مغلوطاً لأنه لم يأخذ بعين الاعتبار النهب المستمر عبر الاستعمار الذي مارسته الدول الغربية لتوفير الشروط المادية لإحداث نهضتها.

ثالثاً: في خيارات الاستراتيجية

كان محمد علي في تجربته محكوماً باتباع إحدى استراتيجيتين: إحداهما الرضا بدور هامشي لمصر والكف عن الطموح لإنجاز نهضة حقيقية لا في مصر فقط وإنما أيضاً في محيطها ومن ثم الرضا بالسقف المحدد له من قبل القوى الدولية. والمضي في استراتيجية البناء والاستقواء وهو ما اختاره محمد علي فعلاً ولكن لم يصل به إلى نهايته في بعض أبعاده لأنه كان متردداً. ويعلق الأستاذ منير شفيق على ذلك بقوله: «كانت الأسانة وإنهاض جماهير الأمة وإجراء عملية جراحية عميقة في السلطة والجيش العثمانيين، لا يسمحان له بالدخول في حرب قاسية مع الدول الكبرى التي ما كانت لتقبل تجديد الدولة العثمانية واستعادة صحتها وحيويتها». ويتساءل منير شفيق هل فعلاً كان لتجربة محمد علي أن يكتب لها النجاح إذا ما أحسن هذا الأخير إدارة المعركة وتبني سياسة المساومة والمداورة مع القوى الدولية في العالم؟

في الاستراتيجية أمام الباب العالي

صحيح أن هناك محاولة من محمد علي لتقديم مشروع إصلاحي للباب العالي لتحديث الجيش ولكن عدم التفاعل الإيجابي معه ما كان يبرر له أن يرد الفعل بطريقة خلفت وراءها الكثير من التداعيات. فلقد قرر محمد علي الانسحاب من المورة تاركاً الجيش العثماني في عزلة في مواجهة الجيوش الأوروبية مما ألحق بجيش الأستانة هزيمة قاسية. فمحمد علي قدم للباب العالي مشروع نهضة، لكن كان فيه إملاءات لشروطه إلى جانب سياسة لي الذراع ثم المواجهة وهي التي دفعت بالباب العالي إلى الوقوع رهينة القوى الغربية فضلاً عن التمهيد لتصفية تجربة محمد علي نفسها.

يتساءل منير شفيق ألم يكن بمقدور محمد علي العمل من داخل الإطار العثماني واعتماد سياسة إصلاحية قائمة على الضغط المتوازن وسياسة الأمر الواقع، وكان يمكنه بذلك أن يوفر ضمانات أكثر لحماية تجربته بأن يسند مناوراته مع الغرب بالباب العالي مبقياً على هذا الأخير بعيداً عن الارتهان للقوى الدولية الطامعة. ويقول الكاتب: «تعلم تجربة محمد علي مع الباب العالي أن سياسة الصدام فيما بين الدول الإسلامية أو فيما بين الدول العربية خصوصاً في ظروف الهيمنة الدولية للدول الكبرى وفي ظروف عدم توفر نجاح مشروع أكبر تعد أسوأ من بقاء الوضع الراهن والمحافظة ولو على خيوط واهية من علاقات إيجابية، إذ إن تجربة الصدام حين تؤدي إلى وضع الحاكم الآخر ـ كما حدث مع السلطان محمود الثاني ـ في الزاوية يجب أن تفترض توقع سقوط كل المحرمات من أمامه والقبول بالتحالف حتى مع الشيطان في وجه الشقيق الذي أراد تصفيته أو تحجيمه ليتحول إلى حاكم صوري.

حول خيار استراتيجي بديل

كثيراً ما يأتي العلماء على رأس ثورة بالحاكم ويشترطون عليه دستوراً يعمل به أو كما سماها العلماء في عهد محمد علي باشا «بالمشروطية» وإذ به يعمل على الانفراد بالسلطة واستبعادهم وإلغاء ما اتفق عليه. ونستفيد من تجربة محمد علي أن القيادة التي تمسك بزمام الأمور مهما كانت صفتها التي انحدرت منها عسكرية كانت أم مدنية، ومهما كانت مرجعيتها إسلامية أو عروبية أو وطنية أو علمانية وطنية عليها أن تبتعد عن روح الاحتكار للسلطة والقرار والمغانم وتدرك أهمية الاقتسام والمساومة والتشاور وضرورة ذلك حتى يكون بالإمكان بناء جبهة واسعة قادرة على مواجهة التحديات، كما تكون قادرة على إشاعة روح التشاور، والقبول بالتعدد والنقد، والاحتكام إلى صناديق

الاقتراع، وتحمل حرية الصحافة وإبداء الرأي، وممارسة حق الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالحسنى والإقناع، واحترام حقوق الإنسان وكرامته، والتخلص من التقاليد البالية والنزعات التغريبية المغالية.

الفصل الثالث: إشكالات تتجدد منذ تجربة محمد علي . إشكالات قديمة جديدة

من إشكالات التغيير والنهوض

يرى الكاتب أن تجربة محمد علي أفرزت مجموعة من الإشكالات ما زالت تتجدد مع تجارب النهوض في عالمنا العربي والإسلامي وهي ما يصطلح عليها اليوم بمشكلات النهضة.

أولاً: حول العلاقة بين الداخل والخارج

يحتاج الفكر النهضوي أن يعي الإشكالات الحقيقية وأن ينتبه للعامل الدولي/ الخارجي في كل تخطيط بأن يدرس ويفهم بدقة سياسات الدول الكبرى واستراتيجياتها إزاء النهضة في بلادنا، وأن يدرس وأن يفهم إشكالات مثل السيطرة العالمية والتفوق العظيم في القوى العسكرية والمالية والاقتصادية والإعلامية والتنظيمية والإدارية والتعبوية، ناهيك عن التفوق في المجالات العلمية والتقنية. ويرى الكاتب أن الذين يعالجون قضايا النهضة وكأن بلادهم جزر معزولة أو كأن الخارج مشلول أو حيادي ذو أهمية ثانوية أو تصوره بلا رغبة في التدخل وبدون قدرة عليه بحتاجون إلى إعادة نظر شاملة فيما يطرحون من مشاريع وحلول، وإلا وجدوا أنفسهم حين يصلون إلى السلطة في مأزق حقيقي لأن ما واجهته تجربة محمد علي سيواجههم وربما ضمن ظروف أعقد وأقسى. هذا مع أن أهمية الداخل لا تتراجع أمام العامل الدولي وإنما يجب أن يأخذ العالم الداخلي موقعه ضمن المعادلة بكاملها. طبعاً نفهم ذلك بعيداً عن الخطاب الذي يحتفظ على اعتماد الخارج شماعة لتبرير الضعف الداخلي، لأن هذا الخطاب وبكل بساطة هو مصادرة للتاريخ وللواقع وتعبير عن عدم فهم عميق لإشكالية العامل الخارجي.

ثانياً: في العلاقة الجبهوية

1 . **في النظرة إلى الذات والشقيق:** عادة ما ينظر البلد الناهض إلى غيره نظرة تعالٍ وغرور، والحال أن أفضل أسلوب للتعامل هو حسن إدارة العلاقات في إطار من التعاون وحسن التعامل. أما الأمر الثاني فيتعلق بالتعامل مع

الشقيق دون عقلية احتواء أو تدخل وتلاعب في الشأن الداخلي مما يحدث توتراً لا يخدم إلا مصلحة الأعداء المتربصين.

2 . **في توحيد الجبهة الداخلية:** إن ما أسلفنا عرضه من تعقيد وصعوبات في أنجاز عملية النهوض/ التغيير يستلزم التحول عن الأفق الاستراتيجي المتأسس على البعد الأيديولوجي إلى استراتيجية الانفتاح على كل التيارات الوطنية، وهذا التوجه يجب ألا تقتنع به القيادة في دولة ما وإنما هو استراتيجية لكل مكونات الدولة قيادة ومجتمعاً. ويعد هذا التوجه الآلية الأساسية إن لم تكن الوحيدة لتمتين الجبهة الداخلية في وجه التحديات الخارجية التي تفرض علينا وباستمرار الكف عن التمحور حول الذات وتدفعها إلى التعاون مع كل القوى الوطنية.

ثالثاً: في الإصلاح والإنهاض

بدأ الإحساس بالحاجة للإصلاح في الدولة العثمانية منذ النصف الأخير من القرن الثامن عشر، وأخذ هذا الإحساس وأخذت المحاولات في التنامي مع محمد علي والسلطان سليم تماشياً مع التطورات الحاصلة في العالم، ومواجهة للمؤتمرات التي تخطط لها القوى الدولية لتفكيك الإمبراطورية (حملة نابليون على مصر 1798 . 1803، نزول رجال الأسطول البريطاني في مصر عام 1807). ولعل ذلك ما يجعلنا نبدي ملاحظة مهمة وهو أن محاولات الإصلاح في العالم العربي الإسلامي لم تنقطع خلال أي مرحلة من تاريخ الأمة بل تميزت هذه الأخيرة دائماً برفض الواقع المريض والسعي إلى الخروج مما تعانيه على جميع الأصعدة.

كانت أبرز محاولات الإصلاح قائمة على منهجية تمثل الغرب في كل شيء والقيام بما قامت به الدول الناهضة في الغرب، وكانت هذه رؤية كل من السلطان سليم الثالث ومحمود الثاني. ويعد محمد علي أبزر مثال في هذا الصدد حيث كان يرى في نفسه مفكراً ذا منطق إفرنجي. فاستورد الأسلحة والخبراء في جميع الميادين لتحديث الدولة أو الإمبراطورية. إن هذه المحاولات الاستنساخية لتجارب الغرب كانت وباستمرار تصطدم بعائقين رئيسين: أولهما خارجي ويتمثل في التفوق الكبير للدول الغربية على جميع الأصعدة وإصرارها على التحكم في كل محاولات الإصلاح التي تصدر عن الإمبراطورية العثمانية أو أي دولة عربية، وفرض المراقبة عليها، والعمل على إشاعة ثقافة التجزئة والاستقلال عن الرجل المريض. أما العائق الثاني فهو داخلي يشكل واقع التجزئة والعنف الداخلي أبرز وجهيه. ويعتبر منير شفيق أن هاتين العقبتين مثلتا عائقين حقيقيين في وجه ثورة المهدي في السودان، والأمير عبد القادر في الجزائر،

وعبد الكريم الخطابي في المغرب، وعمر المختار في ليبيا، وغيرهم. مع أن الأستاذ منير شفيق يميل إلى تأكيده على العامل الخارجي باعتباره المتربص والمعوق الرئيس لحركات الإصلاح.

خلاصات عامة: في تقويم تجارب النهوض

بعد العرض التاريخي ثم استخلاص العبر من تجربة محمد علي يصل المؤلف إلى خلاصات عامة. ويرى أن هناك اتجاهين في نقد التجارب السابقة أحدهما يركز على إشكالية التحديث والتغريب والابتعاد بهذا القدر أو ذاك عن الإسلام وصولاً إلى العلمانية المعلنة، وثانيهما يركز على إشكالية التجربة نفسها ويقع هنا التركيز على كيفية إدارة الأزمات وفهم إشكالية النهضة. ويرى منير شفيق أن هذين الوجهين للنقد لا يمكنهما –على أهميتهما– إلا معالجة مستوى أو وجه وحيد من أوجه إخفاق النهضة. إذ النقد هنا لا يكون قد قطع سوى مرحلة واحدة في تقويم التجربة أي اقتصر على الجانب الفكري أو الذاتي وتوقف عنده ولم ينتقل إلى الوجه الآخر للمشكل وذلك بالنظر إلى موازين القوى والوضع الدولي وحالة التجزئة العربية والإسلامية، وأخيراً إشكال مواجهة العدوان العسكري الخارجي بما يملك من تفوق وكأن الأمر لا يعنيه ولن يواجهه أبداً، أو أن مواجهته ستكون محسومة تلقائياً. إلا أنه لا يجب أن ننكر أن تجربة محمد علي قد نجحت إلى حدود في بناء جيش حديث وقوي، وفي بناء قاعدة علمية وتكنولوجية وصناعة عصرية ولا ينكر أحد أنه صمد وصارع ردحاً طويلاً من الزمن. ويرى الكاتب أن التجارب العربية والإسلامية في النهوض أظهرت في كثير من الأحيان التركيز على الصراع الداخلي دون اهتمام حقيقي برد العدوان الخارجي وهو ما حصل في الأندلس وفي الحروب الصليبية. ومن ثمة فيجب أن يرتفع الفقه والوعي المعاصرين إلى مستوى تغليب أولوية مواجهة العدوان الخارجي على نزاعات الحكام فيما بينهم أو على الخلافات ذات الطابع الفكري أو المذهبي أو السياسي.

وحدة الشعب الداخلية: إن البناء السياسي والثقافي والعسكري وحتى الاقتصادي لا يجب أن يأتي في أي مرحلة من المراحل على حساب حرية الناس وأرزاقهم وممارسة البطش والعنف بمبرر ودون مبرر، بل إن الانفتاح على جميع القوى والجبهات الشعبية هو الكفيل بتقوية الجبهة الداخلية عند مواجهة كل التحديات الخارجية، ولا يمكن التعويل على نهضة تقصي قوى المجتمع وتقوم على الدولة والجيش، ويضيف الكاتب أن هذا الرأي لا يصدر عن تشبث بالفكر الديمقراطي الغربي وإنما معالجة لمشكلات الأمة وحاجاتها في الصمود الفعلي. لأن التطور الديمقراطي

بحسب رأي الأستاذ منير شفيق لم يكن هو المؤسس لنهضة الدول العربية وإنما كان نتيجة لها ولتراكم الثروات وإيجاد مجتمع الرفاهية.

حول تعدد تجارب النهوض

1. يمكن القول إن محاولات الخروج من الأوضاع المتردية والتخلف تتراوح بين مواجهة الغرب وشق طريق مستقل عنه إلى القبول بشروطه والوئام معه، وتكررت هذه المحاولات في أكثر من مرحلة. فاتجهت بعض المحاولات إلى النقيض: من سياسة المساومة إلى روح المواجهة مع الغرب إلى مواءمته وحتى موالاته.

2. يجب ألا نستسهل تحميل المسؤولية لهذه المحاولات وأصحابها دون النظر إليها في صورة كلية وشاملة آخذة بعين الاعتبار العالم الخارجي وعامل التجزئة كإحدى أكبر التحديات المجهضة لتجارب النهوض.

3. علينا أن نفهم أن الانتقال من منهجية إلى أخرى في التعاطي مع الآخر إلى «لا تغير من موقفه إلا جزئياً وسيبقى مسلطاً عليك رقابته حتى لا تتجاوز ما رسمه هو من خطوط حمراء بوصفها حدوداً للنهوض. ولعل المثال المصري أكبر دليل على ذلك فهي تنتقل من جهة إلى أخرى ولكن دوماً تخنق، بل ويراد لإسرائيل أن تكون بديلاً عنها في منطقة الشرق الأوسط والعمل على عزلها وتهميشها.

نحتاج إذاً للبناء الذاتي الهادئ والرصين في انتظار اهتزاز موازين القوى من جديد، دون أن يعني ذلك عدم استغلال كل فرصة للإفلات من الرقابة هنا أو هناك. إذاً علينا في منهجية النقد وتقويم تجارب النهوض أن نتنبه لتناول كل وجوه المشكل ومعالجتها على مستوى أبعادها الداخلية والخارجية الإقليمية والقومية والدولية، ويجب علينا أن نركز على العناية ببحث استراتيجيات معالجة السيطرة الخارجية والوضع الدولي مع معالجة مشكلة التجزئة القطرية.